معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 2 (ديسمبر2023): ص.ص: 218-236

القطاع الصناعي العربي بين تداعيات الجائحة والتدابير الوقائية

The Arab industrial sector between the repercussions of the pandemic and preventive measures

صليحة يعقوبن *

جامعة الجزائر 3، الجزائر، yakouben.saliha@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/15؛ تاريخ القبول: 2023/07/15؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

يهدف البحث إلى الوقوف على تداعيات جائحة كورونا على الصناعة العربية بمختلف قطاعاتها التحويلية والاستخراجية، ورصد أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للحد من آثار الجائحة على النشاط الصناعي، والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الاقتصادية والصناعية لمواجهة تداعيات هذه الجائحة، وتوصلت الدراسة إلى أن عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية التي فرضتها مختلف الدول ساهمت بشكل كبير في تباطؤ نشاط القطاع الصناعي وتراجع الطلب المحلي والدولي، واختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط به الصناعات.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا؛ القطاع الصناعي؛ الدول العربية.

Abstract:

The aim of the research is to identify the implications of the Corona pandemic for Arab industry in its various manufacturing and extractive sectors, to monitor the main actions taken by the Arab States to reduce the effects of the pandemic on industrial activity, and to take measures to support and stimulate economic and industrial capacities to cope with the consequences of the pandemic.

The study concluded that the closures and precautionary measures imposed by various countries have contributed significantly to the

* المؤلف المرسل.

slowdown in industrial activity and the decline in domestic and international demand. and the disruption of global supply chains associated with industries

Keywords: Corona pandemic; industrial sector; Arab States.

مقدمة

شهد العالم في أواخر عام 2019 أزمة صحية خطيرة نتجت عن انتشار فيروس كورونا، فاعتمدت دول العالم إستراتيجية الإغلاق التام أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية والتباعد الاجتماعي، وقد تحولت هذه الأزمة في فترة قصيرة إلى جائحة اقتصادية عالمية.

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تساهم في الرفع من الناتج المحلي وخلق فرص العمل. وقد كان لانتشار جائحة كورونا المستجد (COVID19) تأثيرات مباشرة على هذا القطاع، خاصة في ظل الإجراءات والتدابير الوقائية غير المسبوقة التي أدت إلى تعطيل في معدلات سلاسل التوريد العالمية وشبكات الإنتاج، وقيدت تدفقات السلع والخدمات وأحدث اضطرابا في الطلب والاستهلاك. حيث وجدت الدول نفسها مطالبة بدعم وتعزيز صناعاتها المحلية لتغطية العجز في السلع والمنتجات الضرورية من جراء هذه الأزمة. غير أنه يختلف حجم هذا التأثير من دولة إلى أخرى، كما أن آلية التعامل مع هذه الأزمة تختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

لقد تبنت الدول العربية تدابير وإجراءات تحفيزية لدعم القطاعات الصناعية المتضررة. وقد اشتملت هذه التدابير والبرامج على توجيه المزيد من المخصصات المالية، وتقديم إعفاءات ضريبية وتأجيل سداد القروض المستحقة، وغيرها من الإجراءات الداعمة الأخرى التي من شأنها تشجيع وتحفيز القطاع الصناعي في ظل هذه الظروف. ومن جهة أخرى، لجأت العديد من المؤسسات الصناعية إلى التعامل مع هذه الأزمة عبر اتخاذ إجراءات وتدابير تتراوح ما بين استخدام الطرق التقليدية، واستخدم أنماط جديدة تستند إلى الإبداع والابتكار للتكيف معها ولضمان استمرارية الإنتاج.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت جائحة كورونا (كوفيد 19) على القطاع الصناعي العربي؟

أهمية الدراسة: ترجع أهمية دراسة أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي إلى عدة

عوامل أهمها ما يلي:

- أن الآثار السلبية للجائحة على القطاع الصناعي سوف تمتد لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كما أن تأثر القطاعات الأخرى سينعكس بدوره على القطاع الصناعي، وذلك بسبب التشابكات بين الصناعة وغيرها من القطاعات والأنشطة.

- الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لدعم القطاع الصناعي خلال المراحل المختلفة للجائحة في الحفاظ على الاستثمارات والعمالة القائمة في القطاع، والأهم هو دور هذه السياسات في مساعدة القطاع على أن يكون مستعداً للتعافي السريع مع انحسار هذه الجائحة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا على الصناعة العربية بالإضافة إلى الوقوف على التدابير والسياسات التي اتخذتها الدول العربية للتخفيف من وطأة الجائحة، وتعزيز القدرات الصناعية.

منهجية الدراسة: من أجل إبراز تداعيات جائحة كورونا على الصناعة العربية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على البيانات والإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية والعربية.

1.انعكاسات جائحة كورونا على أداء القطاعات الصناعية في الدول العربية

تعاني الدول العربية سواء المستوردة للنفط أو المصدرة له من تداعيات أزمة كورونا. انخفاض الطلب على النفط، وانخفاض سعره قد ادخل الدول العربية المصدرة له في تداعيات اقتصادية كبيرة. حيث انخفضت الإيرادات الحكومية للدول العربية كافة وتسببت في عجز مالي أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة، مما سيدفعها للبحث عن تنويع الإيرادات أهمها فرض ضرائب جديدة[1].

1.1 الوضع الاقتصادي في الدول العربية

لقد ترك فيروس كورونا آثارا وخيمة على جميع اقتصاديات العالم التي عانت من

(1) طلحة الوليد أحمد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي. أفريل 2021.

سياسات الغلق بما فيه الدول الأكثر تقدما ، ومن ثمة أصبح الحديث عن التداعيات الاقتصادية بمثابة الرهان الحقيقي للدول العربية اليوم في ظل استمرار الجائحة التي قاربت على السنة الكاملة، والاقتصاد غير موجود لأن جميع الأنشطة الخارجية قلت مقارنة بالحياة الطبيعة، الأمر الذي ينعكس سلبا على حياة الأفراد داخل هذه الدول التي تعاني من الفقر والبطالة وزيادة نسبة الجوع بسبب غياب استراتيجيات اقتصادية تراعي زمن الأوبئة والكوارث مهما كان نوعها، بمعنى خلية أزمة دورها الحقيقي يكمن في مسايرة الأوضاع الحرجة والقاسية التي تعاني منها الدول المتضررة من هذه الكوارث خصوصا إذا كانت دول ضعيفة اقتصاديا مثلما هو الحال في العديد من الدول العربية التي وجدت نفسها في دوامة رهيبة لم تعرفها مند زمن طويل[1] .

تأثرت الاقتصادات العربية في عام 2020 كغيرها من دول العالم بالتداعيات السلبية الناتجة عن وباء كوفيد- 19 لا سيما في ظل تراجع مستويات القيمة المضافة في عدد من القطاعات الاقتصادية التي تسهم بنحو 70 %من الناتج المحلي الإجمالي متأثرة بظروف الإغلاق الكلي أو الجزئي التي سادت خلال العام 2020، إضافة إلى تضرر قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يسهم بنحو 45% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وثلث العمالة الرسمية بشدة من هذه الأزمة. علاوة على ما سبق، تأثرت الدول العربية كذلك جراء انخفاض كميات الإنتاج النفطي المقرة في إطار اتفاق "أوبك +" ومن تراجع أسعاره في الأسواق الدولية خلال عام 2020 [2] .

ومع اتساع رقعة هذا الوباء العالمي في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصاديات الكبرى ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، تزداد الخسائر في المنطقة العربية، حيث قدرت خسائر المنطقة العربية من الإيرادات النفطية 11 مليار دولار تقريبا وذلك في الفترة بين الفترتين يناير إلى منتصف مارس 2020، وإذا بقيت أسعار النفط على حالها فتخسر المنطقة 550 مليون دولار يوميا، وتكبدت الشركات

(1) مصباح هشام. إشكالية الاقتصاد غير المهيكل ببلدان شمال إفريقيا في سياق جائحة كورونا، أزمة كورونا وواقع الاقتصاد في العالم العربي قراءة في التحولات الراهنة. كتاب المؤتمر: واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا، الجزء الثاني. المركز الديموقراطي العربي، 16/15 ماي 2021، برلين-ألمانيا، ص43.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي ، 2021،ص 13.

في المنطقة خسائر فادحة قيمتها 420 مليار دولار.

الشكل رقم 01 : أهم تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) على الدول العربية

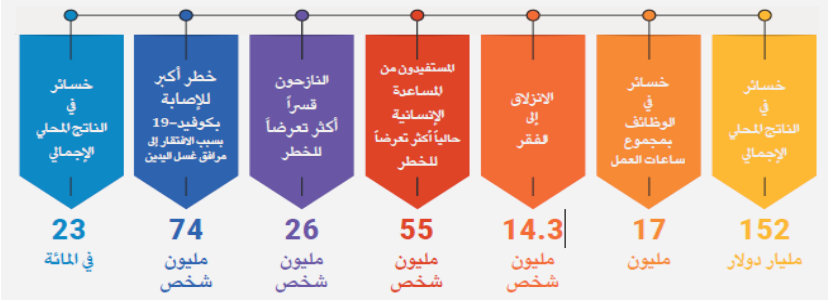

المصدر: الأمم المتحدة. (يوليو, 2020). كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لاعادة البناء على نحو أفضل. ص 3

2.1 مساهمة الصناعات العربية في منظومة السلاسل الصناعية العالمية

شهدت الصناعة العالمية تحولات كبيرة في تقنيات الإنتاج والعمل، ما ساعد على دقة وسرعة وإنتاجية العمل والأداء، ليتشكل بفضلها تقسيم جديد في قطاع الصناعة أهم مكوناته نشوء نظام السلاسل الإنتاجية في الصناعة العالمية المعتمدة على تفكيك الوحدات الإنتاجية الكبيرة والموحدة إلى وحدات إنتاجية صغيرة متخصصة في صناعة أجزاء محددة وفي بلدان مختلفة.

وفي الوطن العربي وبحكم تأخر مستوى تقدم الصناعات التحويلية مقارنةً بالمستويات العالمية، فإن مساهمة الصناعات العربية في منظومة السلاسل الإنتاجية في الصناعات التحويلية العالمية لا تزال متواضعة إجمالاً وتنقسم تلك المساهمة إلى ثلاثة مستويات[1] :

المستوى الأول مستوى المساهمة الفعالة وتتركز في الصناعات البتروكيميائية، وصناعة الأثيلين وصناعة الأسمدة وصناعة تكرير النفط الخام، وتساهم هذه الصناعات في إنتاج سلع نهائية و/أو إنتاج سلع نصف مصنعة كمواد خام أساسية لسلسلة كبيرة من الصناعات النهائية. وتتركز هذه الصناعات في الدول التي تتوافر فيها كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام الأخرى كخامات الفوسفات وغيرها ومنها دول

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص85.

الخليج العربي وبعض دول شمال إفريقيا. كما تساهم الصناعات العربية في سلاسل الإنتاج الصناعي العالمي وإن بمستويات أقل في صناعات الغزل والنسيج وإنتاج الملابس، وفي صناعات مواد البناء، كالحديد، الإسمنت، الألمنيوم، وبعض الصناعات الغذائية كالزيوت، والسكر وغيرها.

وفي **المستوى الثاني**، تساهم الصناعات العربية في العملية الصناعية كمنتج صناعي نهائي وبالاعتماد على الخامات المستوردة من الخارج لعدد من المنتجات الصناعية والملابس ومن ذلك صناعات الأدوية وبعض المنتجات الكيميائية والغذائية وحديثا صناعة تجميع السيارات والسلع المنزلية المعمرة وغيرها.

وفي **المستوى الثالث** تأتي مساهمة الصناعات العربية في منتجات الصناعة الأولية والاستخراجية بوجه خاص حيث بلغت مساهمة الإنتاج العربي من إنتاج النفط الخام العالمي في العام 2019 حوالي 28.4% ومن الغاز الطبيعي حوالي 15.5%ومن خامات الحديد حوالي 0.5%.

وفي بقية السلع والمنتجات الصناعية لا يزال دور البلدان العربية متوقف عند دور المستهلك ومن أهم تلك السلع صناعات وسائل النقل، وصناعة وسائل الإنتاج الصناعي، وصناعات التقنيات الحديثة للاتصالات والمعدات الطبية والمعدات الدفاعية وغيرها من المنتجات الصناعية المتطورة التقنية.

وهذا الواقع بمقدار ما يشير إلى مكامن الضعف، فانه يشير أيضاً إلى وجود فرص كبيرة وكثيرة للاستثمار والعمل مستقبلاً في قطاع الصناعات التحويلية للأسواق الداخلية والخارجية، والاستفادة من التوجهات الدولية الجديدة المتنامية لنظم السلاسل الإنتاجية العالمية التكاملية في المجالات الصناعية المختلفة في ظروف الثورة الرقمية الواسعة. وبالتالي من المهم بل من الضروري العمل الجاد لبلورة رؤية عربية موحدة للدخول في نظام السلاسل الإنتاجية بين الدول العربية ومع الخارج باتجاه تعزيز التعاون الصناعي العربي وتعظيم المكاسب التي أتاحتها اتفاقات المنطقة التجارية الحرة الكبرى التي تنظم حرية حركة التبادل التجاري للمنتجات الوطنية بين الدول العربية.

3.1 أداء القطاعات الصناعية في الدول العربية

بلغ ناتج القطاع الصناعي العربي حوالي 689.8 مليار دولار في عام 2020، مقارنة

بحوالي 970.1 مليار دولار في عام 2019 وبتراجع بلغت نسبته حوالي 28.9%. ويعود هذا التراجع الكبير إلى تأثير جائحة كوفيد-19الذي عطل كثيراً من مناحي الحياة بما فيها مجالات الإنتاج الصناعي الاستخراجي والتحويلي، بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في العام 2020 حوالي 28.4%، مقارنة بنسبة 35.3%عام 2019.

الشكل رقم 02: تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي (2010-2020)

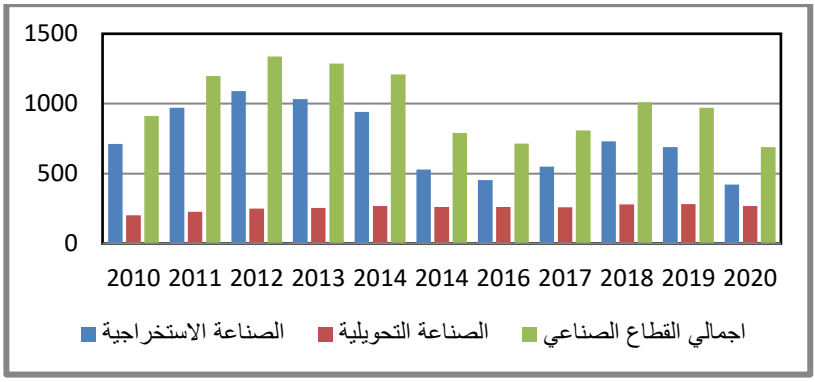

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص87.

تأثرت الصناعة العربية بمختلف قطاعاتها من جراء انتشار فيروس كورونا، واختلف حجم هذا التأثير من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر. وتشير تطورات الجائحة وتأثيرها على الصناعة في معظم الدول إلى أن مداخل تأثير هذه الجائحة على القطاع الصناعي ككل أو على صناعة محددة تتمثل في الآتي [1]:

- تعطل سلاسل التوريد المحلية وسلاسل الإمداد العالمية التي يرتبط بها القطاع أو التي ترتبط بها الصناعة المعنية.

- تراجع الطلب المحلي والعالمي على منتجات القطاع أو على منتجات الصناعة.

(1) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. تداعيات جائحة كورونا المستجد على الصناعة العربية والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية، يونيو 2020، ص23 تاريخ الاسترداد 30 06 2022، من https://www.aidmo.org

- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي أو للصناعة المعنية.

وقد أصبحت هناك أعباء كبيرة على الشركات والمصانع في ظل تعطل سلاسل التوريد العالمية ونقص الإمدادات من المواد الخام والوسيطة وخاصة في البلدان التي تعتمد بشدة على التجارة مع الصين. وكذلك، تأثرت قطاعات الصناعة من جراء التدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بالإغلاق المؤقت لبعض المصانع فضلا عن تخفيض ساعات العمل، بالتالي تراجع الإنتاج الصناعي وفرص التصدير إلى الخارج.

ويختلف حجم تأثير هذه الجائحة من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، كما أن كل قطاع صناعي يختلف عن الآخر في آلية التعامل مع هذه الأزمة، وهناك عدد من المحددات سيتوقف عليها عمق تأثر القطاع الصناعي بالجائحة، ومن أهمها ما يلي[1]:

- ✓ هيكل القطاع الصناعي وطبيعة الصناعات فيه، حيث أن الصناعات كثيفة العمالة ستكون غالبا أكثر تأثرا بالجائحة، بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتكاليف تأمين سلامة العمال.
- ✓ مدى تقدم البنية الرقمية في القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن توفر هذه البنية الرقمية يساعد على إنجاز كثير من الأعمال عن بعد، وتقلل فترة مكوث العمال في المصانع، وبالتالي لا تتأثر كثيرا بعمليات الإغلاق.
- ✓ نسبة ووزن الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في القطاع الصناعي، حيث سيكون هناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة ووزن هذه الصناعات وعمق تأثير الجائحة على القطاع الصناعي.
- ✓ نوعية وحجم حزمة السياسات التحفيزية التي قامت أو ستقوم بها الحكومة لمساندة القطاع الصناعي في مواجهة الجائحة، حيث أن هذه السياسات ستعزز قدرة الشركات - خاصة الصغيرة والمتوسطة منها - للتغلب على التحديات التي تواجهها، وخاصة مشكلة نقص السيولة، وتحمل مرتبات العمال وعدم تسريحهم.

وبسبب عدم توافر بيانات تفصيلية عن مدى تأثر القطاع الصناعي في الدول العربية

(1)الرفاعي أمير .. تداعيات كورونا على الصناعة العربية والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية. مجلة التنمية الصناعية (العدد 77). نوفمبر 2020،ص ص 23.

بهذه الجائحة، فإن بعض المؤشرات والظواهر تشير إلى أن أبرز الآثار التي ظهرت بصورة مباشرة فور تعطيل عمل قطاعات الصناعات التحويلية، تتمثل في الآتي[1] :

- ✓ انقطاع سلسلة التوريد في القطاع الصناعي، وخاصة تلك التي تعتمد على المواد الأولية الخارجية في ظل توجه العديد من الدول إلى إيقاف حركة التجارة الخارجية.
- ✓ تباطؤ نشاط القطاع الصناعي بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية، وبسبب تراجع الطلب المحلي والدولي، وبسبب اختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط به الصناعات.
- ✓ تراجع المبيعات عموما لهذه المنشآت، وانخفاض مستويات التصدير.
- ✓ تحديات الحصول على الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية واستمرارها، وخاصة تلك المستوردة من الخارج. وذلك، إما لأسباب ارتفاع كلفها وخاصة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو لعدم توفها لوقف الإنتاج.
- ✓ تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتعميق الخطط الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين التي صاحبت الجائحة.
- ✓ التأثير على تداول أسهم الشركات الصناعية في البورصة، وتأجيل بعض عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع الصناعي.
- ✓ تدني مستويات السيولة المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تراجع قدراتها المالية، وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها على وجه التحديد في الاحتفاظ بالعاملين لديها نتيجة لتوقف العمل.
- ✓ تأثر قطاعات الصناعة التقليدية، نتيجة لارتباطها في عدد من الدول بالقطاع السياحي الذي يعتمد بدوره على النقل بكافة أصنافه وخاصة النقل الجوي. مما تسبب في فقدان مناصب الشغل وتراجع الإيرادات. وبجانب ذلك، تسببت الإجراءات الوقائية الاحترازية في تأثر قطاع الصناعات الحرفية والمنزلية الذي يعتمد على مجموعة من الصناعات البسيطة مثل صناعة مواد غذائية أو كمالية أو صناعات خفيفة ويوفر فرص عمل لشرائح متعددة من المجتمع.

رغم التأثيرات السلبية التي تسبب فيها فيروس كورونا لعدد من القطاعات الصناعية نتيجة لتوقف عملياتها الإنتاجية أو لتراجع الطلب على منتجاتها، إلا أن بعض القطاعات

(1) نفس المرجع، ص ص 23-24.

استطاعت التكيف بسرعة مع هذه المستجدات والعمل بكامل طاقتها الإنتاجية لمواكبة الظروف الاستثنائية في ظل الإقبال الكثيف على منتجاتها، كما هو الشأن في قطاع الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، حيث تشير المؤشرات إلى أن طلبات الأقنعة الواقية والمعقمات وأجهزة التنفس الاصطناعي احتلت حيزا كبيرا في المناقصات العربية وطلبات المتاجر الإلكترونية. وقد اتجهت العديد من الدول والشركات المنتجة لهذه المستلزمات إلى توفيرها وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم إتاحة الفائض منها للتصدير.

وتأثر قطاع التعدين بجائحة فيروس كورونا باعتباره جزء من الاقتصاد العالمي، حيث تعطلت سلاسل الإمداد والإنتاج وتقيدت الحركة التجارية للصناعات الاستخراجية والتحويلية بسبب فرض الحظر الصحي وكان لهذه الجائحة أثر على أسعار المعادن وسوق الصناعات التعدينية مثل الحديد الصلب والألمنيوم والأسمدة على المستويين العالمي والعربي[1].

1.3.1الصناعات التحويلية:

تمتاز الصناعة التحويلية في البلدان العربية بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي القطاعات الأخرى، ومن أهم سماتها ما يلي: عدم التنسيق والتكامل فيما بينها، سواء كان التكامل أفقيا أو عموديا، واعتمادها على الخارج في توفير القسم الأعظم من مدخلاتها الوسيطة والأولية، معظم تقنيات الإنتاج من أساليب أجهزة ومعدات وآلات مستوردة من الخارج، ضعف معدلات النمو والتطور، معظمها لا يعمل بكامل الطاقة الإنتاجية بسبب محدودية الأسواق والمنافسة الشديدة التي تواجهها داخليا وخارجيا، القطاع العام لا يزال يستحوذ على الجزء الأكبر منها، بالرغم من تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي إلا أن بعض الصناعات العربية لا تزال تحظى بالحماية والدعم، ما زالت عمليات تمويل الصناعات التحويلية في البلدان العربية من طرف الجهاز المصرفي المحلي محدودة ومتواضعة، وتتميز بالتعقيدات الإدارية وارتفاع أسعار الفائدة، كما تفتقر معظم

(1) بليغ علي حسن بشر،استراتيجيات الدول في مواجهة الأزمات والكوارث أثناء جائحة كورونا – دراسة حالة مملكة البحرين.المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث-مجلة ادارة المخاطر-المجلد 02(العدد02)، 30 سبتمبر،2020، ص64 على الموقع: https://www.ajsrp.com/journal/index.php/jrcm/article/view/2917/2739

منتجات هذه الصناعات إلى مقاييس ومعايير الجودة العالمية[1].

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الرائدة في التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي والتشغيل حيث يتميز بالتنوع وبارتفاع الإنتاجية، وخلق فرص العمل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، فضلاً عن مساهمته في تنويع الهياكل الإنتاجية، وزيادة الصادرات. وعلى الرغم من أن القطاع ينطوي على فرص استثمارية واسعة وجاذبة للاستثمار، إلا أن غالبية هذه المقومات تأثرت سلباً في عام 2020 نتيجة إجراءات مكافحة جائحة كوفيد19-[2].

انعكست تداعيات جائحة كوفيد- 19على اقتصادات الدول العربية، بما فيها القطاعات الصناعية، بسبب تعطل سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج وتقييد تدفق السلع والخدمات نتيجة القيود المفروضة على الحركة والإجراءات الصحية والاحترازية وإجراءات الإغلاق، وهو ما أثر على النمو وعلى أداء مختلف القطاعات.

ويختلف مستوى تأثير هذه الجائحة من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن صناعة إلى أخرى حيث تأثرت الصناعات كثيفة العمالة أكثر من غيرها بالجائحة، بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتكاليف تأمين سلامة العمال. وتأثرت سلباً أيضاً الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الخارجية، في ظل توجه العديد من الدول إلى تقييد حركة النقل الخارجي وانقطاع بعض سلاسل التوريد في القطاع الصناعي، وتأثرت الصناعات التقليدية والحرفية نتيجة لارتباطها في عدد من الدول بالقطاع السياحي الذي يعتمد بدوره على النقل بكافة أصنافه وخاصة النقل الجوي الذي تأثر كثيراً. كما تأثر قطاع صناعات النفط والغاز نتيجة انخفاض الطلب على أسواق الطاقة وعدم اليقين الاقتصادي بسبب تفشي الفيروس إذ انخفض الطلب على النفط والغاز مما ساهم في تراجع أسعارهما وعائدات الصادرات منهما.

ورغم التأثيرات السلبية التي تسببت فيها الجائحة على مختلف القطاعات الصناعية، إلا أن بعض الصناعات استطاعت التكيف بسرعة مع هذه المستجدات والعمل بكامل طاقاتها

(1) فلاح خلف علي الربيعي، دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي، أوراق حول قضايا محورية (العدد 500). بدون تاريخ، ص 298.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 89

الإنتاجية، بل زادت من إنتاج هذه السلع كما سبق الإشارة، لمواكبة الظروف الاستثنائية في ظل الإقبال الكثيف على منتجاتها، على غرار قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية وصناعة النسيج حيث احتلت طلبات الأقنعة الواقية والمعقمات وأجهزة التنفس الاصطناعي والأكسجين حيزاً كبيراً في المناقصات العربية والطلبات الإلكترونية من المتاجر، وقد حرصت العديد من الدول والشركات المنتجة لهذه المستلزمات إلى زيادة إنتاجها وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم إتاحة الفائض منها للتصدير[1].

2.3.1 الصناعات الاستخراجية:

نتيجة للإجراءات التقييدية التي فرضتها دول العالم على حركة مواطنيها داخل بلدانها ومع الدول الأخرى تقلصت حركة العمل الإنتاجي والخدمي (باستثناء قطاع الصحة) والنقل بالمركبات والناقلات بكل أنواعها البرية والبحرية والجوية، وهو ما ترتب عنه انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية بحيث تراجع الطلب على النفط الخام العربي إلى مستويات منخفضة بلغت حوالي 2.7مليون برميل باليوم، وانعكس هذا الانخفاض في الطلب على مستويات إنتاج الدول العربية المنتجة وإن كان بتفاوت، إذ سجلت أعلى نسب للانخفاض في ليبيا بنسبة تراجع بلغت حوالي 61.5% (جزء كبير منه بسبب الأوضاع الداخلية التي شهدتها الدولة خلال عام 2020) ثم السودان بانخفاض بلغت نسبته 39.2 %، فالعراق بتراجع نسبته 13.8%، ثم باقي الدول العربية الأخرى التي شهدت تراجعاً بنسب تراوحت بين 7إلى 12%. كما انخفض أيضاً إنتاج الغاز الطبيعي، ولم يتوقف الأثر المترتب عن الجائحة على انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي، بل زاد تأثيره بسبب الانخفاض الملموس في أسعار النفط التي تراجعت لتصل إلى 17.7دولار للبرميل في شهر أفريل 2020، فيما تراجع متوسط سعر برميل النفط الخام في عام 2020ككل إلى 41.5 دولار للبرميل مقابل متوسط سعر 64دولار للبرميل في عام 2019. جاء هذا التراجع الحاد في أسعار النفط رغم إقدام السعودية وبعض الدول المنتجة الرئيسة الأخرى للنفط على تعديل كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق "أوبك"+ لاستعادة توازن السوق النقطية، وهو ما خفف من التراجعات السعرية. رغم ذلك انعكس الانخفاض سلباً على الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية الذي تراجع بحوالي% 11.5 عن مستواه

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص97.

عام 2020[1].

2-التحديات التي تواجه الدول العربية والتدابير الوقائية المتخذة لتخفيف تداعيات الجائحة على القطاع الصناعي

قلبت جائحة كوفيد- 19 اقتصادات العالم بأسره رأسا على عقب، فعطلت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، مكلفة التجارة والمشاريع التجارية في المنطقة العربية خسائر فادحة، مما جعل الدول العربية تتخذ مجموعة من التدابير للتخفيف من وطأة الجائحة.

1.2أبرز التحديات التي تواجه التعافي الاقتصادي في الدول العربية

رغم التحسن الملموس للنشاط الاقتصادي في الدول العربية بداية من الربع الثاني من عام 2021، إلا أن مسارات التعافي في الدول العربية وكغيرها من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة تواجه بعض التحديات لعل من أهمها[2]:

- ✓ انتشار السلالات المتحورة الجديدة لفيروس كورونا، والمخاوف من عدم قدرة اللقاحات الحالية على مواجهتها بما قد يهدد جهود الدول العربية لمواصلة فتح اقتصاداتها وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى سابق عهدها، إضافة إلى تحديات أخرى ترتبط بتأمين الحصول على اللقاحات اللازمة في الدول العربية منخفضة الدخل.
- ✓ عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة وهو ما سيؤدي إلى رفع الفائدة ومن ثم توليد ضغوطات على أسعار الفائدة والصرف في بعض الدول العربية ذات المستويات المرتفعة من الاقتراض الخارجي وتلك التي تتسم بارتفاع عجوزات المالية العامة وميزان المعاملات الجارية، علاوة على تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه الدول بما سيرفع من كلفة الاقتراض من الخارج بالنسبة لهذه الدول.
- ✓ في ظل الضغوطات التضخمية التي شهدها العالم خلال عام 2021، تواجه المصارف المركزية العربية التي تتبنى سياسة استهداف التضخم على وجه الخصوص تحديات ترتبط بقدرتها على احتواء الضغوطات التضخمية الناتجة عن الصدمات المؤقتة،

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره ، ص89.

(2) صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي،الاصدار الخامس عشر، أكتوبر 2021، ص 35.

والتأكد من الاستهداف الدقيق لتوقعات التضخم ومن عدم تحول الصدمات المؤقتة للأسعار المحلية إلى ضغوطات تضخمية ذات طبيعة مستدامة قد تدفع هذه البنوك إلى رفع لأسعار الفائدة بما قد يؤثر سلبا على مسارات التعافي الاقتصادي.

- ✓ الحاجة إلى تكثيف الجهود على صعيد تحقيق الانضباط المالي من خلال خفض الدين العام ومدفوعاته والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام، حيث أدت الجائحة إلى تراكم مستويات المديونية العامة للدول العربية المقترضة لتصل إلى 752مليار دولار تشكل 120%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.
- ✓ أدت الاغلاقات السابقة إلى خسائر كبيرة واضطرابات في بعض القطاعات الاقتصادية ذات المساهمة الكبيرة في هيكل الناتج ومن أهمها قطاعات السياحة والطيران، وهو ما يستلزم الاستمرار في دعم هذه القطاعات وزيادة مستويات مرونتها وقدرتها على مواصلة العمل في ظل التدابير الاحترازية التي قد تستمر لفترة أطول.
- ✓ إمكانية حدوث آثار اقتصادية مزمنة نتيجة الجائحة، أي خسائر طويلة الأجل في النمو والتوظيف والدخول، بما يمثل خطرا محتملا على آفاق النمو ومستويات الناتج الممكن الوصول إليها.
- ✓ إمكانية أن تؤدي الحزم والإجراءات التحفيزية المتخذة في القطاع المصرفي إلى تزايد الضغوط على ميزانيات البنوك ومستويات ربحيتها جراء التأجيل المستمر لأقساط وفوائد القروض البنكية للمتأثرين من تفشي وباء كوفيد-19، علاوة على المخاطر الأخرى ذات الصلة بارتفاع مستويات القروض المتعثرة وتزايد مواطن الهشاشة المالية في بعض الدول.

2.2 التدابير الوقائية العربية المتخذة للحد من تداعيات الجائحة ودعم القطاع الصناعي

لمواجهة التداعيات الناتجة عن انتشار جائحة كورونا، قامت الدول العربية بتبني عدد من المبادرات وإنشاء صناديق الدعم وتقديم حزم تحفيز لتوفير الموارد المالية بشكل عاجل للمؤسسات الصناعية ومساندة القطاعات الصناعية المتضررة. وشملت حزم التحفيز عدة تدخلات تتباين مستوياتها بين الدول العربية وتشمل توجيه المخصصات المالية لدعم الصناعات وبالأخص الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي كان لأزمة فيروس كورونا آثار كبيرة عليها لكونها غير قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنة مع الصناعات الكبيرة التي يتوفر لديها فوائض مالية. ومن جانب آخر لجأت غالبية

المؤسسات الصناعية إلى التعامل مع الانتشار غير المسبوق لفيروس كورونا عبر اتخاذ إجراءات تتراوح بين استخدام الطرق التقليدية للحد من تداعيات هذه الأزمة، واستخدم أنماط جديدة تستند إلى الإبداع والابتكار للتكيف معها ولضمان استمرارية العمل ودر الدخل في هذه الظروف العصيبة[1] .

ومن بين أهم الخطوات التي لقد أقدمت الدول العربية عليها للتخفيف من آثار جائحة كوفيد- 19على نشاط القطاع الصناعي نجد[2] :

- ✓ تبني حزم مالية تحفيزية لدعم الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تقديم تعويضات جزئية عن أجور القوى العاملة في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة نظراً لتعطل أعمالها كلياً أو جزئياً.
- ✓ تأجيل الالتزامات البنكية على المنشآت الصناعية الصغيرة، وإلغاء الفوائد المستحقة على بعضها، وإعفائها من دفع الضرائب والرسوم والفوائد المستحقة للبنوك وصناديق التمويل.
- ✓ إنشاء صناديق الإسناد والدعم الوطنية للصناعات الوطنية.
- ✓ دعم وتحفيز جهود الصناعات الدوائية والحمائية من الأوبئة.
- ✓ تأجيل المطالبات بالحقوق المالية على المنشآت الصناعية بما فيها مطالبات فواتير الاستهلاك من الكهرباء والماء والاتصالات.
- ✓ منح قروض جديدة ميسرة أو صفرية الربحية لدعم مصانع إنتاج أجهزة التنفس، والكمامات والمطهرات الطبية.
- ✓ إعفاء المصانع في المناطق الصناعية من إيجارات الأراضي لمصانعهم.
- ✓ توفير السيولة للمصانع الصغيرة والمتوسطة بدون فوائد.
- ✓ إطلاق برامج تمويلية وتسويقية لإنعاش اقتصادات بعض الدول العربية.
- ✓ خفض أسعار الطاقة للمصنعين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ اعتماد برامج حكومية لسداد متأخرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة

(1) الرفاعي أمير . مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

وأما فيما يتعلق بالإجراءات التحفيزية المتخذة لدعم وتحفيز القطاع الصناعي في ظل تداعيات جائحة كورونا المستجد، فقد سارعت الدول العربية إلى بذل الجهود وتكثيفها واتخاذ تدابير استعجاليه وسياسات احترازية عديدة لدعم وتحفيز القطاعات الاقتصادية والتي من بينها القطاعات الصناعية والتعدينية، بالإضافة إلى وضع خطط العمل والمقترحات للخروج من هذه الأزمة. كما تبنت حكومات الدول العربية حزم مالية تحفيزية، بهدف دعم الفئات المتضررة وتقليل حجم الأثر المتوقع الناتج عن تقييد الفيروس لحركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية على دخول الأسر والشركات.

3.2 سياسات وإجراءات النهوض بالقطاع الصناعي بعد جائحة كورونا:

تختلف الصدمة التي تلقاها القطاع الصناعي بسبب جائحة كورونا عن غيرها من الصدمات الخارجية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008 وذلك لأن جائحة كورونا ضربت الاقتصاد الحقيقي والإنتاج، فيما ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصاد الرمزي (أسواق المال)، كما أن الأزمة المالية العالمية تسببت في حدوث صدمة طلب، ولكن جائحة كورونا تسببت في صدمة عرض وطلب في وقت واحد، ولأهمية التغيرات العميقة التي ستحدثها جائحة كورونا في الأجل الطويل في جميع المجالات، أصبح هناك حديث عن عالم ما بعد كورونا، وأصبحت جميع الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والصناعات تبحث عن أفضل السياسات والإجراءات التي ستتعامل بها مع المستجدات والتحديات التي ستواجهها بعد انتهاء الجائحة، وتشير العديد من التوقعات أن تتميز مرحلة ما بعد كورونا في المجال الاقتصادي والصناعي بالآتي[1]:

- ✓ حدوث تغيرات جوهرية في التوجهات الاستراتيجية للدول وللشركات والمصانع على المستويات الاقتصادية والإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية.
- ✓ حدوث تراجع ملموس في سهولة تدفق التجارة عبر الحدود مقارنة بما كانت عليه قبل الجائحة، حيث سيكون هناك مزيد من القيود والحماية للمنتجات المحلية، وهو ما سيؤثر على سهولة حصول الصناعة على مستلزمات الإنتاج، وعلى سهولة التصدير.
- ✓ حدوث تغيرات جوهرية في سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، وخاصة السلاسل المبنية

(1) شلبي مغاوري، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،2020، ص ص 253-254

على المخزون، وذلك من أجل ضمان عدم انهيارها مرة أخرى، ومن أجل تقريب المصادر من الأسواق النهائية لمستلزمات الإنتاج، واستخدام التقنيات الحديثة في هذه المجال.

✓ من المتوقع تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفي القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الاستراتيجية، وذلك بعد تأكد فشل سياسة (السوق فقط)، وبعد الفشل القديم لسياسة (الدولة فقط)، وتأكيد جائحة كورونا أهمية الأخذ بسياسة (الدولة والسوق معاً)، وهذا يعني تغير البيئة التي سيعمل فيها القطاع الصناعي بعد انتهاء الجائحة في العالم.

وهذا التوقع سيكون غالباً مصحوب بالتوسع في استخدام الحكومات للسياسات التجارية الحمائية لحماية المنتجات المحلية، خاصة في ظل التوجه نحو الداخل، ونحو إحلال الواردات، وتعميق الصناعة، وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية.

✓ الاندفاع بقوة نحو استكمال التحول للاقتصاد الرقمي في دول العالم، وزيادة الرقمنة في القطاع الصناعي، وتقليل الاعتماد على العنصر البشري، وتقليل الأخطاء في الصناعة، من أجل رفع الإنتاجية وتحسين الجودة ومراعاة البعد البيئي وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

الخاتمة

ضربة موجعة تلقاها قطاع الصناعة عالمياً بسبب فيروس كورونا، ورغم غياب التقديرات لخسائر الصناعة ككل، إلا أن خسائر بعض القطاعات قُدرت بتريليونات الدولار، كان أبرزها قطاعات السياحة والطيران، بينما توقفت العديد من الصناعات الأخرى، الأمر الذي أسقط العديد من الشركات في بؤرة الإفلاس، ورغم عودة الأعمال تدريجياً إلا أن الركود لا يزال مستمراً.

لقد تسببت جائحة كورونا في توقف العديد من العمليات الإنتاجية سواء بصورة جزئية أو كلية بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية التي طبقتها معظم دول العالم. ولقد كان تأثير الجائحة كبيرا على القطاع الصناعي، غير أن هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى وقد اتخذت المؤسسات المعنية بالقطاع الصناعي في الدول العربية إجراءات وتدابير ومبادرات للحد من تداعيات جائحة كورونا منذ المراحل الأولى من تفشي الوباء.

النتائج

- تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير بفعل الجائحة وقد تضررت مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة،سياحة ، نقل،تجارة...) ولا يتوقع أن يتعافى بسرعة.
- انقطاع سلسلة التوريد في القطاع الصناعي، وخاصة تلك التي تعتمد على المواد الأولية الخارجية في ظل توجه العديد من الدول إلى إيقاف حركة التجارة الخارجية.
-تباطؤ نشاط القطاع الصناعي بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية، وتراجع الطلب المحلي والدولي، واختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط به الصناعات.
-استفادت بعض الصناعات من الجائحة، وخاصة صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية، والصناعات الغذائية، وذلك بسبب زيادة الطلب على منتجاتها، وأصبحت بعض المصانع في هذه الصناعات تعمل بكامل طاقتها حتى تلبي زيادة الطلب على منتجاتها.

التوصيات:

-التوسع في منح القروض للمؤسسات الصناعية حتى تستطيع الصمود أمام الأزمة وتوفير السيولة اللازمة لها.
-خفض أو تقسيط المستحقات الضريبية على المؤسسات الصناعية عن فترة الأزمة.
-توجيه جهود الدول المعنية بترويج الاستثمار لاستهداف جذب استثمارات محلية وأجنبية في مجال تصنيع الخامات المستوردة لتلافي حدوث عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية.
-تطوير البنية التكنولوجيا والمعلوماتية في كافة المناطق الصناعية .
-الإسراع بعملية التحول الرقمي في الصناعة، واستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، ولرفع القدر التنافسية للصناعات الوطنية.
- ضرورة تنسيق الجهود الإقليمية بين الدول العربية لتدعيم الإنتاج العربي ومجالات البحث العلمي والتطوير والإبداع الفكري والرفع من مستويات التجارة البينية.
- تشجيع التجارة البينية العربية للسلع والمنتجات الصناعية لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز المشروعات الصناعية المشتركة.
- الاهتمام بملف الاستثمار، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاع الصناعي، وذلك لما لها من آثار واضحة على تعزيز ودعم الاقتصاد المحلي بواسطة استغلال رؤوس أموال جديدة وخلق فرص عمل وتنشيط السوق الاقتصادي.

قائمة المراجع:

-الرفاعي أمير. (نوفمبر 2020). تداعيات كورونا على الصناعة العربية والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية. مجلة التنمية الصناعية (العدد 77).

-شلبي مغاوري. (2020). تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .

-فلاح خلف علي الربيعي. (بلا تاريخ). دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي، أوراق حول قضايا محورية (العدد 500).

-بليغ علي حسن بشر. (30 سبتمبر, 2020). استراتيجيات الدول في مواجهة الأزمات والكوارث أثناء جائحة كورونا – دراسة حالة مملكة البحرين. المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث-مجلة ادارة المخاطر-، المجلد 02 (العدد 02)، صفحة https://www.ajsrp.com/journal/index.php/jrcm/article/view/2917/2739

-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. (يونيو, 2020). تداعيات جائحة كورونا المستجد على الصناعة العربية والتدابير المتخذة لدعم وتحفيز القدرات الصناعية. تاريخ الاسترداد 30 12, 2021، من https://www.aidmo.org

-هشام مصباح. (16/15 ماي, 2021). إشكالية الاقتصاد غير المهيكل ببلدان شمال إفريقيا في سياق جائحة كورونا،أزمة كورونا وواقع الاقتصاد في العالم العربي قراءة في التحولات الراهنة. كتاب المؤتمر: واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا، الجزء الثاني . المركز الديموقراطي العربي،برلين-ألمانيا.

-صندوق النقد العربي صندوق النقد العربي. (أكتوبر, 2021). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي،الاصدار الخامس عشر.

-طلحة الوليد أحمد. (أفريل 2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي.

-الأمم المتحدة. (يوليو 2020). كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لاعادة البناء على نحو أفضل.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2021). صندوق النقد العربي .